دخول المرأة مجلس الشورى

* د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

أصدر خادم الشريفين قرارين أهميتهما كبيرة الأول يتعلق بعضوية المرأة في مجلس الشورى، والآخر يتعلق بعضوية المرأة في المجالس البلدية منتخبة وناخبة. وبعد صدور القرارين السامين توالت أصداؤهما في الخافقين، وطارت بهما وكالات الأنباء في كل مكان، مما جعلهما محل قبول ورفض، خصوصاً على المستوى المحلي. وسبق أن نشرت في حديث الأربعاء الذي أنشره في جريدة الرياض حديثاً بعنوان: يوم المرأة، تحدثت فيه عن أهمية القرارين والملوغات والتحديث الذي يتبناه خادم الحرمين الشريفين. ووصفتهما بالحدث التاريخي الثاني في تاريخ الدولة السعودية المعاصرة بعد قرار فتح مدارس تعليم البنات الذي تم في عهد الملك فيصل رحمه الله. وهذا الحديث أقصره على قرار عضوية المرأة في مجلس الشورى.

لا شك أن منح خادم الحرمين الشريفين حق عضوية مجلس الشورى يُعد بكل المقاييس قفزة كبيرة بالمرأة السعودية، لدرجة أنني اعرف أن المرأة السعودية لم تكن تحلم بهذه المنحة، وكان قصارى أمرها أن تفوز بموافقة سامية على بعض حقوقها المدنية مثل: قيادة السيارة أو السفر بدون محرم أو العمل في ميادين لم تكن متاحة لها من قبل. أما أن يأتيها قرار بمنحها الحق السياسي فهذا قرار شجاع لقائد شجاع، أخذ على عاتقه منذ أن تولى الحكم أموراً كثيرة كلها تصب في صالح تحديث الدولة، وتطوير مرافقها، وتحقيق الحقوق المدنية والسياسية لشعب المملكة.

قرار الملك بخصوص عضوية المرأة في مجلس الشورى جاء مختصراً ودقيقاً ولا يحتمل تفسيراً قد ينشأ عند التطبيق. فقد قال حفظه الله ما معناه أن عضوية المرأة في مجلس الشورى بدءاً من الدورة السادسة وفق الضوابط الشرعية. وبالتالي ستكون المرأة السعودية عضواً كامل العضوية غير منقوص بعد حوالي ستة عشر شهراً. ولتنفيذ أمر الملك لابد من الأخذ في الاعتبار أمرين:

الأول الضوابط الشرعية التي وردت في أمره حفظه الله، والأمر الآخر هي التقاليد البرلمانية المعتمدة في جميع برلمانات العالم، ومجلس الشورى من ضمنها. وتبدأ بالضوابط الشرعية. والمعروف أن مدونات الفقه والشرع الإسلامي التي تتعلق بأماكن العمل وبيئته والتي قد تجمع بين الرجال والنساء تشير صراحة إلى ضبط الحشمة، وتأمين أماكن جلوس مناسبة للجنسين، وبعد قريبة الخلوة الشخصية. وقد اجتهد كثير من العلماء في فهم النصوص الواردة بخصوص التجمع في الأماكن العامة ومنها أماكن العمل. ومنهم من تشدد في هذا الخصوص بنية سليمة، وتوجه مخلص وقال بمنع الاختلاط جملة وتفصيلا. ومن العلماء من أخذ موضوع الاختلاط على أنه أمر حياتي عام، وأنه لا يمكن فصل الجنسين في الأماكن العامة كالأسواق ودور العبادة ودواوين الدولة والحدائق والمتنزهات، والأماكن العامة التي تنفي إمكانية الخلوة. لهذا كله من السهل تحقيق ما ورد في أمر الملك بخصوص جلوس المرأة في مجلس الشورى، إذا عرفنا أن اجتهاد العلماء واختلافهم رحمة ونوسعة.

الأمر الآخر يتعلق بالتقاليد والأنظمة البرلمانية المعتمدة، وهي كلها لا تفرق بين رجل وامرأة لأنها تنظر إلى الجنسين على أنهما عضوين وحسب. ومجلس الشورى في مسيرته السابقة قد حصل بعد عمل كبير ودؤوب على اعتراف برلمانات العالم ومجالسه النيابية، وقبل بضوابط بيئة العمل. لهذا عليه أن يجتهد في تحقيق أمر الملك في إيجاد البيئة المناسبة التي لا تهمل ضوابط الشرع السمح والمرن ولا تتعارض مع بيئة العمل البرلمانية العالمية. وما أخشاه أن تتغلب واحدة على أخرى، وبالتالي يجد مجلس الشورى نفسه في وضع قد يفقد عضويته في المجتمع الدولي.

* عضو مجلس الشورى